الأنباء
الاربعاء 8 مايو 2013

البدر: عرض آخر المستجدات البحثية في الطب الحديث

افتتحت كلية الطب تحت رعاية وحضور مدير جامعة الكويت د.عبداللطيف البدر انشطة المؤتمر السنوي الثامن عشر للملصق العلمي والمقام خلال الفترة من 7 الى 9 الجاري بمسرح مركز العلوم الطبية - بالجابرية، ويشارك فيه جميع كليات مركز العلوم الطبية والطلبة وأطباء من داخل الكويت وخارجها وأيضا وفود مشاركة من جامعات خارج الكويت. وبلغ عدد المشاركين 236 ورقة بحث علمي.

من جانبه، ذكر مدير جامعة الكويت د.عبداللطيف البدر أن فكرة الملصق العلمي بدأت منذ عام 1994 والهدف من اقامة هذا المؤتمر هو نشر ثمار الأنشطة البحثية وعرض آخر المستجدات الطبية والبحثية في مجال الطب الحديث، وهو ملتقى يضم خبرات الباحثين المتميزين الذين يثرون الأدبيات الطبية بدراساتهم المتعمقة في مختلف العلوم، واستكشاف ومناقشة فرص جديدة للتعاون في المجال البحثي.

وقال عميد كلية الطب د.عادل عايد ان افتتاح الملصق العلمي الثامن عشر في كلية الطب يشمل جميع أبحاث أعضاء هيئة التدريس والطلبة وأطباء مستشفيات وزارة الصحة لنشر أبحاثهم، وآخر ما توصلوا إليه في طرق التشخيص والعلاج لمعظم الامراض الموجودة في مجتمعنا، مبينا ان كمية الابحاث المشاركة كبيرة جدا معظمها متعلق بالعلوم الطبية الاساسية والأمراض الدارجة في المجتمع مثل امراض السكر والضغط وأمراض القلب.

بدوره، رحب العميد المساعد لشؤون الأبحاث والدراسات العليا بكلية الطب د.وداد النقيب بضيفة المؤتمر المتحدثة الرئيسية د.فريدا ميلر وشكرها على قبول الدعوة لحضور هذا المؤتمر السنوي وإلقائها لمحاضرة الافتتاح تحت عنوان «الخلايا الجذعية: بناء وإعادة بناء الجهاز العصبي».

وأوضح أنه يشارك هذا العام 236 ملصقا علميا يتم عرضها في بهو كلية الطب لطلبة وأعضاء من جميع كليات مركز العلوم الطبية وكليات أخرى من جامعة الكويت وخارجها، مشيرا إلى أن هذا المؤتمر السنوي سيوفر فرصة مميزة وممتازة للباحثين من طلبة وأعضاء في كليات مركز العلوم الطبية وفي غيرها من الكليات العلمية والمؤسسات الصحية في الكويت للتعرف على الأنشطة البحثية القائمة حاليا والتي تتبع معايير علمية عالية جدا في المجال البحثي.

«تعاونية الشامية والشويخ» تعتمد التقريرين المالي والإداري

A محمد راتب

اعتمدت جمعية الشامية والشويخ التعاونية التقريرين المالي والإداري للعام 2012، وذلك بعد أن ساد الاجتماع أجواء نقاشية حادة واستفسارات تقدم بها بعض المساهمين، في حين تدخلت قوى الأمن للتهدئة بعد اتهامات وجهها عدد من المساهمين لبعض المنتقدين بالافتراء على عمل مجلس الإدارة، وبطرح انتقادات لاذعة واتهامات لا صلة لها بالحقيقة تفتقر إلى أدنى الأدلة.

وفي وسط هذه الأجواء قام رئيس مجلس الإدارة عبد الله الأنبعي بالرد على جميع التساؤلات وتفنيد جميع الاستفسارات، بالإضافة إلى تدوين جميع الملاحظات للعمل على متابعتها مع أعضاء مجلس الإدارة، لكن الكثير من الانتقادات لم يكن لها أدنى صلة بالتقريرين الإداري والمالي، وهذا ما جعل وزارة الشؤون تتدخل لوقف المداخلات من عدد من المساهمين كونها لا تتعلق بمجال التقريرين الإداري والمالي، في حين طلب الأنبعي من بعض من تقدموا بالمداخلة مراجعة التقريرين الإداري والمالي كونهما يتضمنان بيانا على استفساراتهم.

على الصعيد نفسه أثنى أحد المساهمين على سعة صدر رئيس مجلس الإدارة عبد الله الأنبعي وتعامله مع أسلوب المناقشة الحادة بأسلوب راق وبهدوء تام، مشددا على ضرورة أن تقدم الشكاوى إلى مجلس الادارة قبل انعقاد الجمعية العمومية بوقت كاف لإدراجها على جدول الأعمال، لاسيما أن التقريرين الإداري والمالي موجودان لدى جميع المساهمين قبل أسبوع من عقد العمومية.

وتضمنت مداخلات المساهمين استفسارات حول تكلفة إحدى الغبقات الرمضانية، فأكد الأنبعي أن الجمعية لم تنظم أي غبقة رمضانية من أموال الجمعية، ومن لديه أدنى شك فليتقدم بالدليل، مشيرا إلى أن مكتب التدقيق ووزارة الشؤون اطلعا على جميع البيانات المالية وأكدا سلامة الموقف المالي للجمعية.

وردا على بعض الشكاوى التي طالبت برفع مستوى النظافة في السوق المركزي ذكر رئيس مجلس الإدارة أن الجمعية منضبطة بأمور النظافة، وسيتم رفع تقرير كامل بهذا الشأن للتأكيد على ضرورة الالتزام ومراعاة كل الملاحظات، ومن يخالف فستتم محاسبته.

وتم خلال العمومية تقديم بعض التساؤلات حول زيادة المصاريف العامة والادارية، فبين الأنبعي أن المستندات والأدلة وحسبما اطلعت عليه وزارة الشؤون تشير إلى انه لا توجد زيادات في المصروفات على الإطلاق بل على العكس يؤكد التقرير المالي أن هناك تخفيضا ملحوظا، والأرقام تشير إلى ذلك على جميع المستويات.

وتساءل سالم العنزي - الذي أثنى على تقبل الرئيس للانتقادات بسعة صدر - حول زيادة رواتب بعض الموظفين دون النظر لتقييم الشركة التي قامت بتقييم المستوى الوظيفي في الجمعية، فقال الأنبعي : هذه الشركة من بين شركات تقدمت للحصول على العقد، وتم اختيار أنسب العروض بعد الدراسة، أما الزيادات في الرواتب فمعظمها تمت لرؤساء الأقسام ومديري الإدارات وذلك لتخفيض مخصص نهاية الخدمة، وهؤلاء جميعا عقودهم خاصة.

واستمع إلى مداخلتين من مساهمات المنطقة طالبت إحداهما بإلغاء رحلات الشاليهات والعمرة واستبدالها بتعيين الشباب الكويتي العاطل بالجمعية، في حين طالبت الأخرى بضرورة موافقة المساهمين جميعا على العمرة باعتبارها غير جائزة من دون أخذ موافقة أصحاب المال، فأكد أن الجمعية ليست لديها مشكلة في توظيف أي كويتي وهي تمنح الأولوية لأبناء المنطقة، كما أن موضوع موافقة المساهمين على العمرة ستتم دراسته في مجلس الإدارة.

وفيما يتعلق ببعض التساؤلات حول سفرة دبي أوضح رئيس مجلس الإدارة أنه تم استجلاب العروض من مكاتب متخصصة وتم اختيار أفضلها، أما بالنسبة لإعلام المساهمين بالرحلة فقد تم نشر إعلانات في المنطقة، وقمنا بإرسال رسائل sms للجميع.

ووعد الأنبعي إحدى المساهمات بمتابعة قضية نقص بعض السلع داخل الأسواق وتوجيه القائمين عليها بضرورة سد النقص فورا، مبينا ردا على استفسار حول منح كل ذي حق حقه من الموظفين بأن هذا الأمر سيادي لمجلس الإدارة وهو من صميم عملنا ولا يحق لأحد التدخل فيه ونحن أعلم بمن يستحقون العطاء ومن لا يستحقون.

وتساءل بعض المساهمين عن تقديم المساعدات للمدارس خارج المنطقة فذكر أن الأولوية هي لمدارس المنطقة، ولكن لا مانع إذا طلبت المنطقة التعليمية من عدة جمعيات تقديم العون بشكل جماعي فنحن حاضرون، ونحن نقدم المعونة لأننا نعلم أن المنطقة تضم مدارس الشامية، ولدينا طلبة في الجامعة نقدم لهم يد العون في مشاريع التخرج.

وبعد ذلك تم الحديث عن الجانب الإنشائي، حيث اكد رئيس مجلس الإدارة ردا على سؤال حول تهالك سوق غرناطة بالقول: لقد حصلنا على موافقة الأشغال لإقامة سوق جديد بمساحة 500 متر مربع، وقد وقعت الوزارة العقد مع المقاول والتنفيذ سيكون خلال الشهر المقبل، أما بخصوص نقل مدير سوق غرناطة إلى السوق المركزي في الشامية فهو بسبب الكفاءة العالية التي يمتلكها، مؤكدا في الوقت ذاته الاهتمام بسوقي الشويخ وغرناطة وجعلهما ضمن أولويات مجلس الإدارة.

وردا على بعض الأسئلة حول عضوية عضو مجلس الإدارة علي سليمان العثمان الذي قالت الجمعية إن لديه ازدواجية في العضوية، ذكر الأنبعي أن هذا الأمر من اختصاص الشؤون، وقد وصلنا رد من قبلهم بأن هناك ازدواجا في الجنسية، وهذا الأمر حقيقي وليس افتراء على احد.

وبعد الاطلاع على نسبة الأرباح تساءل بعض المساهمين حول عدم شمول الفروع الخدمية بنسبة الـ 10٪ الموزعة، فبين رئيس مجلس الإدارة أن توزيع نسبة الـ 10٪ سيتم فقط على الأسواق الرئيسية، أما الفروع الخدمية فلها نسبة أخرى وقد تم احتسابها، وقد بينا أكثر من مرة هذه المسألة وليست بجديدة عليكم، مشيرا إلى أنه بإمكان من يريد الاطلاع على إجمالي مشتريات المساهمين مراجعة الجمعية لإبلاغه بالأرقام وإطلاعه على الأوراق الخاصة بهذا الشأن.

وبخصوص الوديعة والرقم الذي وصلت إليه ذكر الأنبعي أن الوديعة الموضوعة في البنك الأهلي المتحد تبلغ 500 ألف دينار، وذلك بعد الحصول على تأمين من إحدى شركات التأمين بعد احتراق البضائع في المخازن حيث حصلنا على مبلغ 792 ألف دينار، وقد قمنا بإضافة الباقي من المبلغ إلى السيولة ليستفيد منها الموردون.

وبالنسبة للمبالغ المخصصة للمشروعات المستقبلية اوضح أنها وصلت إلى 218 ألف دينار، وكان يتم احتساب هذا البند ضمن مخصص الإهلاكات، وجاءت تعليمات مسؤولي الشؤون بتحويل هذا المبلغ إلى إيرادات، وعندما أردنا اعتماد الميزانية من الوزارة صدرت تعليمات أخرى من المسؤولين بأن يكون في بند الإهلاكات، ما استدعى تعليق المدقق الخارجي بالقول إنه بناء على تعليمات الوزارة تمت زيادة أرباح المساهمين من هذا المبلغ.

وبين الانبعي ردا على سؤال حول وجود قرار من مجلس الإدارة بعدم تسليم أي عضو أي مستندات انه لا يحق لأي عضو في مجلس الادارة الحصول على أي مستندات الا بتقديم كتاب رسمي لمجلس الادارة وذلك لصالح العمل، وهذا الأمر معمول به في كل الجمعيات التعاونية، فهذه المستندات أمانة في أعناقنا جميعا، ويجب ان نكون على اطلاع ومعرفة بالأسباب التي تستدعي من عضو مجلس الإدارة طلبها.

كما تخللت الجمعية نقاشات حادة أدت إلى تدخل الشرطة للتهدئة وذلك بحضور مندوبي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الداخلية، وذلك بعد قيام العضو المفصول عبدالعزيز سعيد المعود بإثارة موضوع فصله من جديد، خصوصا بعد أن رفضت الشؤون مناقشة الأمر لعدم ادارجه على جدول الأعمال.

وقد أكد الأنبعي أن العضو السابق عبدالعزيز المعود فصل بقرار من مجلس الإدارة منذ 25 أبريل الماضي وبموافقة الأعضاء، منتقدا سماح الشؤون له بحضور الجمعية العمومية، موضحا أن العمومية ليست لتبادل الاتهامات وإنما لتعريف المساهمين بما سيتم خلال الأيام المقبلة وتطمينهم بأن الأمور تسير وفق الخطة المرسومة.

وكان من بين الأسئلة التي وجهت إلى الأنبعي سؤال حول عدد المرات التي دخل فيها إلى المخفر، فكان جواب الرئيس بأنه دخل المخفر لتسيير أمور الجمعية ولا عيب في ذلك، وأنا مواطن كويتي ولي معاملات خاصة في الجمعية مثلي مثل أي كويتي، وهذا الأمر لا ينقص من قيمة أي إنسان.

وفي ختام العمومية أشاد خالد العيسى الصالح برئيس وأعضاء مجلس الإدارة بقوله: لقد كنت من مؤسسي الجمعية وأشكر الأنبعي الرئيس الشاب على هذا الحوار الديموقراطي، وأشكر سعة صدر الرئيس في السماع والرد، مبينا أن الهدف من إنشاء الجمعية ليس الربح وإنما خدمة المساهمين وأهالي المنطقة، ومع ذلك فالجمعية تقوم بتوزيع أرباح على المساهمين وتوفير أفضل الخدمات لهم.

جانب من الجمعية العمومية (محمد خلوصي)

مجموعة من أعضاء الجمعية العمومية أثناء التصويت

الأنبعي: سنتابع قضية نقص بعض السلع وتوجيه القائمين عليها بتوفيرها

توزيع نسبة 10٪ سيتم على الأسواق الرئيسية فقط أما الفروع الأخرى فلها نسبة مختلفة

الوديعة في البنك الأهلي تبلغ 500 ألف دينار

218 ألف دينار مخصصة للمشاريع المستقبلية

«التعليم العالي» بالبحرين: نتابع حل مشكلة التصديق على شهادات طلبة جامعة دلمون وفقا للأنظمة

أصدرت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بمملكة البحرين بيانا توضيحيا بشأن اشكالية التصديق على المؤهلات العلمية لعدد من خريجي جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا، حيث أوضح البيان ان عدم التصديق على الشهادات لم يأت على خلفية وجود خلاف بين الأمانة العامة للمجلس والجامعة المذكورة مثلما يُدّعى، فالأمانة العامة تمارس واجباتها القانونية ازاء جميع مؤسسات التعليم العالي بالإشراف والمراقبة والمتابعة، وفقا لما هو مرسوم من تخصصات نص عليها قانون التعليم العالي واللوائح والقرارات الصادرة بموجبه، وعدم التصديق على هذه الشهادات الى تاريخه يعود الى عدم تجاوب الجامعة مع متطلبات التصديق، وعلى رأسها توفير الكشوف المعتمدة والتي مازالت الجامعة الى اليوم تمتنع عن تقديمها بالصورة المطلوبة.

وتكمن الأسباب الحقيقية لعدم تصديق المؤهلات في النتائج التي توصل اليها فريق الفحص والتدقيق في الأمانة العامة للمجلس والمشكل بالقرار (2013/2012) والذي زار الجامعة المذكورة للاطلاع على أوضاعها الأكاديمية والادارية والمالية والأبنية والمنشآت والوضع الطلابي، حيث اكتشف الفريق وعلى اثر تدقيق سجلات كشوفات درجات الطلبة ان ما هو مرصود من تقدير في السجل الالكتروني المعتمد في دائرة القبول والتسجيل يختلف عما هو مثبت في الكشوفات المعتمدة من قبل أساتذة المقررات ورؤساء الأقسام وعمداء الكليات، حيث تم رصد العديد من المفارقات بين الدرجات الحقيقية والدرجات المرصودة الكترونيا، مما أثار الشكوك حول مصداقيتها.

وأضاف البيان: وازاء اكتشاف هذه الحالات من قبل الفريق وما أكدته شركة التدقيق المستقلة من وجود شبهة التزوير في كشوفات الدرجات، اضافة الى التلاعب بالحد الأعلى للعبء الدراسي للطلبة من خلال ترحيل مقررات درسها الطالب في فصل دراسي بأكثر مما هو محدد باللائحة الى فصول أخرى من اجل اخفاء المخالفة، تم الطلب من ادارة الجامعة تسليم هذه الكشوفات لغرض الوقوف على مدى صحتها، وبدلا من المبادرة بتنفيذ هذا الطلب قامت ادارة الجامعة بإخراج هذه الكشوف من مبنى الجامعة وأخفتها في مخازن خارجية غير مرخصة، وامتنعت عن التصريح بعناوينها، غير مبالية بمصالح الطلبة وحقوقهم، علما بأنه من مسلمات عمل الجامعات وجود وثائق الطلبة ودرجاتها لغرض الرجوع اليها مهما طال الزمن من أجل استخراج افادة لأي غرض كان.

وحيث اصبح من الصعب الوثوق بالوثائق والكشوفات المقدمة من قبل هذه الجامعة قرر مجلس التعليم العالي بقراره المرقم (2013/2012) الزامها عند التقدم بطلب التصديق على المؤهلات بإرفاق النسخة الأصلية من كشف الدرجات المعتمد من قبل أساتذة المقررات ورؤساء الأقسام وعمداء الكليات، وقد حاولت الأمانة العامة للمجلس تجنيب الطلبة الضرر المترتب على تلكؤ الجامعة في تقديم الكشوف، فقامت بمحاولات عديدة حثتها على تسليم هذه الكشوفات من أجل انجاز تصديق مؤهلات الطلبة الخريجين وذلك من خلال اللقاءات المتعددة مع ادارتها اضافة للخطابات المتكررة بهذا الصدد، الا ان الجامعة لم تعر اي اهتمام بذلك غير مبالية بمصالح الطلبة.

وسعيا من المجلس لتحقيق غاياته وحفاظا منه على مصالح الطلبة قرر المجلس رفع دعوى قضائية مستعجلة لحمل الجامعة على تسليم هذه الكشوفات من اجل سرعة انجاز تصديق المؤهلات، حيث أصدرت محكمة الأمور المستعجلة المرفوعة من وزير التربية والتعليم بصفته رئيسا لمجلس التعليم العالي ضد جامعة دلمون، حيث حكمت المحكمة (بإلزام المدعى عليها بتسليم المدعية كشوف الدرجات الأصلية المعتمدة من عضو هيئة التدريس، رئيس القسم وعميد الكلية للمقررات الدراسية للخريجين المطلوب تصديق شهاداتهم فورا وألزمتها بالمصاريف)، الا ان الجامعة بدلا من الاستجابة لحكم محكمة الأمور المستعجلة والإسهام في حل هذه المشكلة تقدمت بطلب استئناف الحكم.

وفي ختام البيان طمأنت الأمانة العامة الطلبة الخريجين بأن الملف بصدد المعالجة من خلال مجلس التعليم العالي، ووفقا للوائح والأنظمة المعمول بها، بما يضمن حقوق الطلبة من ناحية، والتزام الجامعة بالشروط والمعايير الضامنة لمصداقية المؤهل العلمي، وبما يحافظ على السمعة الأكاديمية لمملكة البحرين كمركز اقليمي للتعليم العالي من ناحية أخرى.

اللائحة التنفيذية لإنشاء هيئة العمل جاهزة

مديرو «الشؤون» اعترضوا على مقترح تخفيض العمالة الوافدة

كشفت مصادر مطلعة في وزارة الشؤون أن التصريحات التي صدرت بشأن ترحيل 100 الف عامل سنويا اثرت بشكل سلبي على اوضاع سوق العمل ورفعت قيمة تكاليف استقدام العمالة من الخارج وجاءت في صالح تجار الاقامات.

وبينت المصادر ان اقتراح ترحيل العمالة الوافدة وطريقة طرحه وإقفال أبواب استقدام العمالة عبر تصاريح العمل وتحويل الزيارات امر يتعارض مع خطة التنمية في الدولة والتي تحتاج إلى قرابة مليوني عامل فني للانتهاء من منشآت الخطة.

واوضحت المصادر أن اجتماعات عقدت مع وزيرة الشؤون، ووكيل الوزارة، ومديري ادارات العمل لوضع آلية تخفيض العمالة.

وابدى مديرو الادارات الاعتراض على الطرح لحاجة الدولة لليد العاملة الوافدة للنهوض بالمشاريع، خاصة ان المواطنين لا يعملون في اغلبية المهن الفنية والانشائية، والطرح لم يجد اي استجابة الامر الذي انعكس على وضع الوزارة في جميع القطاعات وليس في قطاع العمل واصبحت الرؤية ضبابية، وغير واضحة في جميع قطاعات الوزارة التي تعيش حالة ترقب وانتظار لما ستؤول اليه الأوضاع.

وأشارت المصادر الى ان الوزارة استهدفت بآليتها العامل وهو الحلقة الاضعف، ولفتت الى انه يفترض استهداف تاجر الاقامة بتغليظ العقوبة، ورفع الغرامة المالية.

وأكدت ان اللائحة التنفيذية لإنشاء هيئة العمل منجزة وان الهيئة سترى النور خلال شهر أو أكثر بقليل وبعدها تضح الكثير من الرؤى.

● بشرى شعبان

الحمد إلى «المواصلات»

أصدرت وزيرة الشؤون ذكرى الرشيدي قرارا وزاريا يقضي بتكليف مدير مكتب الوكيل خالد عبد الرحيم بالقيام بمهام مدير مكتب الوزيرة بالإضافة الى عمله في مكتب وكيل الوزارة لحين تعيين مدير جديد لمكتب الوزير بعد ان نقل المدير حمود الحمد الى مكتب وزير المواصلات والإسكان م.سالم الاذينة.

● بشرى شعبان

تشكيل لجنة لحصر النقابات المستحقة للمواقع

كشفت مصادر مطلعة في وزارة الشؤون أن لجنة حصر ومتابعة المواقع كلفت عضو اللجنة جاسم الحمود بتزويد اللجنة باسماء النقابات والاتحادات التي تستحق المواقع والمشهرة قبل قرار مجلس الوزراء لعام 2003 مضيفا ان الوزارة ستقوم بتجهيز وتخصيص جميع المواقع للنقابات والاتحادات المستحقة بمنظور الادارة المعنية من خلال تقرير فني حيث ستخاطب الوزارات المعنية بتوفير المساحات التي تمنحها الجهة المختصة.

● بشرى شعبان

المطوع يناشد النفيسي تعديل لائحة التوظيف بالهيئة

ناشد رئيس رابطة أعضاء هيئة التدريب بالكليات التطبيقية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب م. وائل المطوع إدارة الهيئة ممثلة في مديرها العام د. عبدالرزاق النفيسي تعديل بعض الضوابط على لائحة التوظيف بالهيئة لإتاحة الفرصة لتعيين الحاصلين على شهادتي الماجستير والدكتوراه والحاصلين على تقدير «جيد» بشهادة البكالوريوس أسوة بجامعة الكويت، ووضع الأولوية لأعضاء هيئة التدريب بالكليات بالتعيين كأعضاء هيئة التدريس بالهيئة، وذلك نظرا لوجود أعداد كبيرة من أعضاء هيئة التدريب من الحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراه في تخصصات مختلفة ولديهم خبرة ميدانية وتدريسية متميزة وكذلك لديهم القدرة على حل المشاكل التي تعتري العملية التعليمية، وهم أجدر بشغل تلك الوظيفة من المتقدمين إليها من خارج الهيئة وليست لديهم الخبرة اللازمة في مجال التدريس.

وأعرب المطوع عن أمله في ان يهتم مدير عام الهيئة د. عبدالرزاق النفيسي بهذا البند المدرج على جدول أعمال مجلس إدارة الهيئة المقبل والمتوقع انعقاده اليوم، مشيرا إلى أن الرابطة خاطبت المدير العام للهيئة بكتاب رسمي بتاريخ 2013/5/1 حول هذا التعديل المنشود، معربا عن أمله في تطبيق مبدأ العدل والمساواة تشجيعا لأعضاء هيئة التدريب بالكليات والذين تصل نسبتهم إلى 30٪ من أعضاء هيئة التدريب وإقرار هذا المطلب حفاظا على المستوى المرموق للهيئة كأكبر صرح تعليمي في الكويت لإنصاف تلك الشريحة تماشيا مع المعمول به في الكليات والمؤسسات التعليمية المناظرة بالخليج.